الباب الأول

الفصل الأول: ***تقسيم الخبر باعتبار وصوله الينا***

المبحث الأول: الخبر المتواتر

المبحث الثاني: خبر الآحاد وينقسم إلى مشهور وعزيز وغريب

الفصل الثاني: ***في الاعتبار والمتابعات والشواهد***

الفصل الثالث: ***تقسيم خبر الاحاد بالنسبة الى قوته الى معمول به وغير معمول به***

المبحث الأول: الخبر المقبول المعمول به وينقسم إلى:

(أ) صحيح لذاتـه.

(ب) صحيح لغيره.

(جـ) حسـن لذاتــه.

(د) حسـن لغـيره.

المبحث الثاني: الخبر المقبول: الغير معمول به والمعمول به.

أنواعه: (أ) مختلف الحديث.

(ب) الناسخ والمنسوخ.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

تقسيم الخبر باعتبار وصوله الينا

المبحث الأول

الخبر المتواتر

الحديث المتواتر:

ما رواه جمع كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب أو وقوعه من غير قصد التواطؤ عن جمع مثلهم حتى يصل المنقول إلى النبي ﷺ ويكون مستند علمهم بالأمر المنقول عن النبي ﷺ المشاهدة أو السماع.

وحكم الحديث المتواتر كما قال الإمام السيوطي: «يجب العمل به من غير بحث عن رجاله ولا يعتبر فيه عدد معين على الأصح»، تدريب الراوي (٢/ ١٧٦).

قال العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: «وهؤلاء الرواة الكثيرون لا دليل على حصر عددهم وزعم بعضهم أن يكون أقلهم عشرة»، ألفية السيوطي (ص٤٢).

قلت: القائل بذلك هو الإمام الأصطخري، فقد قال ـ رحمه الله ـ: «أقله عشرة وهو المختار لأنه أول جموع الكثرة»، تدريب الراوي (٢/ ١٧٧).

وقد ذهب إلى ذلك أيضًا الحافظ السيوطي، فقال في (الأزهار المتناثرة): «كل حديث رواه عشرة من الصحابة هو متواتر عندنا معشر أهل الحديث»، نظم المتناثر (ص١٠).

قلت: الذي أركن إليه أنه لا حد لذلك، وأن العبرة في هذا بما يقع في نفس السامع من صدق الخبر به وعدم احتمال أو تطرق الاحتمال إلى تواطيء هؤلاء الناقلين على الكذب، فقد يطمئن السامع لرواية عدد أقل من عشرة ويقع في نفسه استحالة تواطؤ هؤلاء النقلة على الكذب، وقد لا يطمئن لرواية خمسة عشر لملابسات أخرى.

• وقد قسم العلماء المتواتر إلى قسمين •

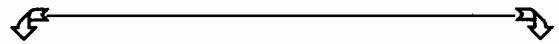

١ ـ متواتر لفظي
وهو ما تواتر لفظه ومعناه

٢ ـ متواتر معنوي
وهو ما تواتر معناه دون لفظه

■ *مثال: المتواتر اللفظي:*

حديث: «وضع اليد اليمني على اليسرى في الصلاة».

١ ـ *حديث وائل بن حجر* رضي الله عنه:

مسلم (٤/ ١١٤)، وأبو داود (٧٢٣)، وأبو عوانة (٢/ ٥٦٧) من طريق محمد ابن جحادة ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر حدثني علقمة بن وائل بن حجر: أنه رأى النبي حين دخل في الصلاة ورفع يديه، ثم التحف بثوبه، «ثم وضع يده اليمنى على يده اليسرى» . . . الحديث.

٢ ـ *حديث هلب الطائي* رضي الله عنه:

ابن أبي شيبة (١/ ٣٩٠)، وأحمد (٥/ ٢٢٦)، والترمذي (٢/ ٥٣)، وابن ماجه (١/ ٢٢٦) من طريق سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يَؤُمُّنا: «فيأخذ شماله بيمينه» . . . الحديث.

٣ ـ *حديث الحارث بن غطيف* رضي الله عنهما:

ابن أبي شيبة (١/ ٣٩٠)، وابن أبي عاصم (٦/ ٣٨٩)، والطبراني (٣/ ٢٧٦/ ٣٣٩٩) من طريق معاوية بن صالح عن يونس بن سيف العبسي عن الحارث بن غطيف أو غطيف بن الحارث قال: ما نسيت من الأشياء لم أنس أني رأيت رسول الله ﷺ: «واضعًا يمينه على شماله في الصلاة».

obeikandl.com

٤ ـ حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

ابن حبان (١٧٦٧)، والضياء (٢/ ٦٣/ ١٠) من طريق ابن وهب أخبرني عمرو ابن حريث سمعت عطاء بن أبي رباح سمعت ابن عباس قال: «إنا معشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر السحور، ونعجل الفطر، (وأن نمسك بأيماننا على شمائلنا في الصلاة) ...».

٥ ـ حديث عائشة رضي الله عنها:

الدارقطني (١/ ٢٨٤/ ٢)، والبيهقي (٢/ ٢٩)، من طريق منصور بن زاذان عن محمد بن أبان الأنصاري عن عائشة قالت: «ثلاثة من النبوة: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، (ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة) ...».

٦ ـ حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

العقيلي الضعفاء (٤/ ٤٠٥)، والطبراني في المعجم الصغير (٢٧٩)، والبيهقي (٢/ ٢٩) من طريق يحيى بن سعيد بن سالم القداح ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «إنا معشر الأنبياء أمرنا بثلاث: بتعجيل الفطر، وتأخير السحور، (ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) ...».

٧ ـ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أبو داود (٧٥)، والنسائي (٢/ ١٢٦)، وابن ماجه (٨٨١) من طريق هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي كلاهما عن حجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود قال: رآني النبي ﷺ وقد وضعت شمالي على يميني في الصلاة، (فأخذ يميني فوضعها على شمالي) ...».

٨ ـ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

أحمد (٣/ ٣٨١) والطبراني (٢/ ١٠٤)، وابن عدي (٢/ ٢٣٠)، والدار قطني (١/ ٢٨٧/ ١٣) من طريق محمد بن الحسن الواسطي عن حجاج بن أبي زينب عن

obeikandl.com

أبي سفيان عن جابر قال: «مر رسول الله ﷺ برجل وهو يصلي وقد (وضع يده اليسرى على اليمني فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى) ...».

٩ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

الدارقطني (١/ ٢٨٤/ ٣) من طريق النضر بن إسماعيل عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرنا معاشر الأنبياء أن نعجل افطارنا، ونؤخر سحورنا، (ونضرب بأيماننا على شمائلنا في الصلاة) ...».

١٠ ـ حديث يعلي بن مرة رضي الله عنه:

العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٧٧)، والطبراني (٢٢/ ٢٦٣/ ٦٧٦) كلاهما من طريق عمرو بن عبد الله بن يعلي بن مرة الثقفي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة يحبها الله عزَّ وجلَّ: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، وضرب اليدين إحداهما بالأخرى في الصلاة».

١١ ـ حديث أبي الدرداء رضي الله عنه:

ابن أبي شيبة (١/ ٣٩٠) قال: حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الأعشى عن مجاهد عن مسروق عن أبي الدرداء قال: «من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة».

١٢ ـ حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه:

أبو داود (١/ ١٩٨/ ١٩٩)، والبيهقي (٢/ ٣٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ٧٣) من طريق العلاء بن صالح الكوفي عن زرعة بن عبد الرحمن سمعت عبد الله بن الزبير يقول: «صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة».

١٣ ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

الدارقطني (١/ ٢٨٧/ ١٥) من طريق محمد بن سوار ثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وربما مس لحيته وهو يصلي».

obeikandl.com

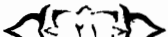

١٤ ـ حديث عمرو بن حريث :

البيهقي (٢/ ٢٦٤) من طريق يحيى بن يحيى عن هشيم عن حصين عن عبد الملك عن عمرو بن حريث قال: «كان رسول الله ﷺ يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ....».

١٥ ـ حديث شداد بن شرحبيل الأنصاري :

البزار (٥٢٢)، والطبراني (٧/ ٢٧٢/ ٧١١١) كلاهما عن بقية بن الوليد ثنا حبيب بن صالح ثنا عياش بن مؤنس عن شداد بن شرحبيل الأنصاري قال: «مهما نسيت فلن انسى أني رأيت رسول الله ﷺ قائماً يصلي ويده اليمنى علي اليسرى قابضًا عليها».

١٦ ـ حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه:

الطبراني (٢٠/ ٧٤/ ١٣٩) من طريق خصيب بن جحدر عن النعمان بن نعيم عن عبد الرحمن بن غنيم عن معاذ بن جبل قال: «كان النبي ﷺ إذا كان في صلاته رفع يديه قبالة اذنيه، فإذا كبر أرسلهم ثم سكت، وربما رأيته يضع يمينه على يساره، ...» الحديث.

■ مثال: المتواتر المعنوي:

حديث: «رفع اليدين في الدعاء».

فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها ـ وهو الرفع عند الدعاء ـ تواتر باعتبار مجموع الطرق.

■ ومن هذه الأحاديث ما أخرجه:

ـ البخاري: (رقم/ ١٧٥١) من حديث ابن عمر: «أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم حتى يُسْهِلَ فيقوم مستقبل القبلة، فيقوم طويلاً، (يدعو ويرفع يديه) ...، وفيه هكذا رأيت النبي ﷺ يفعله».

ـ البخاري: (رقم/ ٤٣٣٩) من حديث سالم عن أبيه قال: «بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فدعاهم إلى الإسلام، ... الحديث وفيه: (فرفع النبي ﷺ يديه)، فقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد» . . . الحديث.

ـ مسلم: (رقم/ ٨٩٥) من حديث أنس قال: «رأيت رسول الله ﷺ (يرفع يديه في الدعاء) حتى يرى بياض إبطيه».

ـ مسلم: (رقم ٨٩٦) من حديث أنس بن مالك أن النبي ﷺ: «استسقى فأشار (بظهر كفيه إلى السماء)».

ـ الترمذي: (رقم/ ٣٣٨٦) من حديث عمر بن الخطاب قال: «كان رسول الله ﷺ (إذا رفع يديه في الدعاء) لم يَحُطَّهُمَا حتى يمسح بهما وجهه».

ـ الترمذي: (رقم/ ٣٠٨١) من حديث عمر بن الخطاب قال: «نظر نبي الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم (مد يديه وجعل يهتف بربه): «اللهم أنجز لي ما وعدتني» . . . الحديث.

ـ النسائي: (٥/ ٢٥٤٠) من حديث أسامة بن زيد: «كنت رديف النبي ﷺ بعرفات (فرفع يديه يدعو) ... .

ـ البخاري: في «الأدب المفرد»، كما في «الفتح» (١/ ١٤٧١) من حديث أبي هريرة: «قدم الطفيل بن عمرو على النبي ﷺ فقال: إن دوسا عصت فادع الله عليها، فاستقبل القبلة (ورفع يديه) فقال: «اللهم اهد دوسًا».

ـ الطبراني: (رقم/ ٦٦٢٥) من حديث السائب بن خلاد: «أن رسول الله ﷺ كان إذا دعا (رفع راحتيه إلى وجهه)».

المبحث الثاني

خبر الآحاد

أولاً ـ المشهور من الحديث

الحديث المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند.

والحديث المشهور لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح، بل منه الصحيح ومنه الحسن والضعيف، بل والموضوع، لكن إن صح الحديث المشهور تكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

مثاله: حديث: «من رغب عن سنتي فليس مني ...».

جزء من حديث رواه الإمام أحمد مطولاً ومختصراً، وبمعناه في عدة مواضع من مسنده من حديث عبد الله بن عمرو. وقد روى هذا الجزء من الحديث الإمام البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، والإمام الدارمي من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

ـ رواه أحمد: (٦٥٢٧) حدثنا وكيع حدثنا سفيان ومسعر عن حبيب بي أبي ثابت عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا.

ـ ورواه أحمد: (٦٧٦٦) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حبيب عن أبي أبي العباس عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.

ـ ورواه أحمد: (٦٨٤٣) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.

obeikandl.com

ـ ورواه أحمد: (٦٩٨٨) حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن حبيب عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.

ـ ورواه أحمد: (٦٥٣٩) حدثنا يزيد أخبرنا محمد بن اسحاق عن أبي الزبير عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.

ـ ورواه أحمد: (٦٧٦٤): حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حصين عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.

ـ ورواه أحمد: (٦٧٦٢) حدثنا عبد الصمد حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص به.

ـ ورواه الخطيب في تاريخه: (١/ ٣٠٧) من طريق يزيد بن هارون عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت به.

ـ ورواه البخاري: (٥٠٦٣) حدثنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا حميد بن أبي حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك به.

ـ ورواه الدارمي: (٢١٦٩) حدثنا محمد بن يزيد الحزامي ثنا يونس بن بكر حدثني ابن إسحاق حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص به.

obeikandi.com

«من رغب عن سنتي فليس مني ...» الحديث

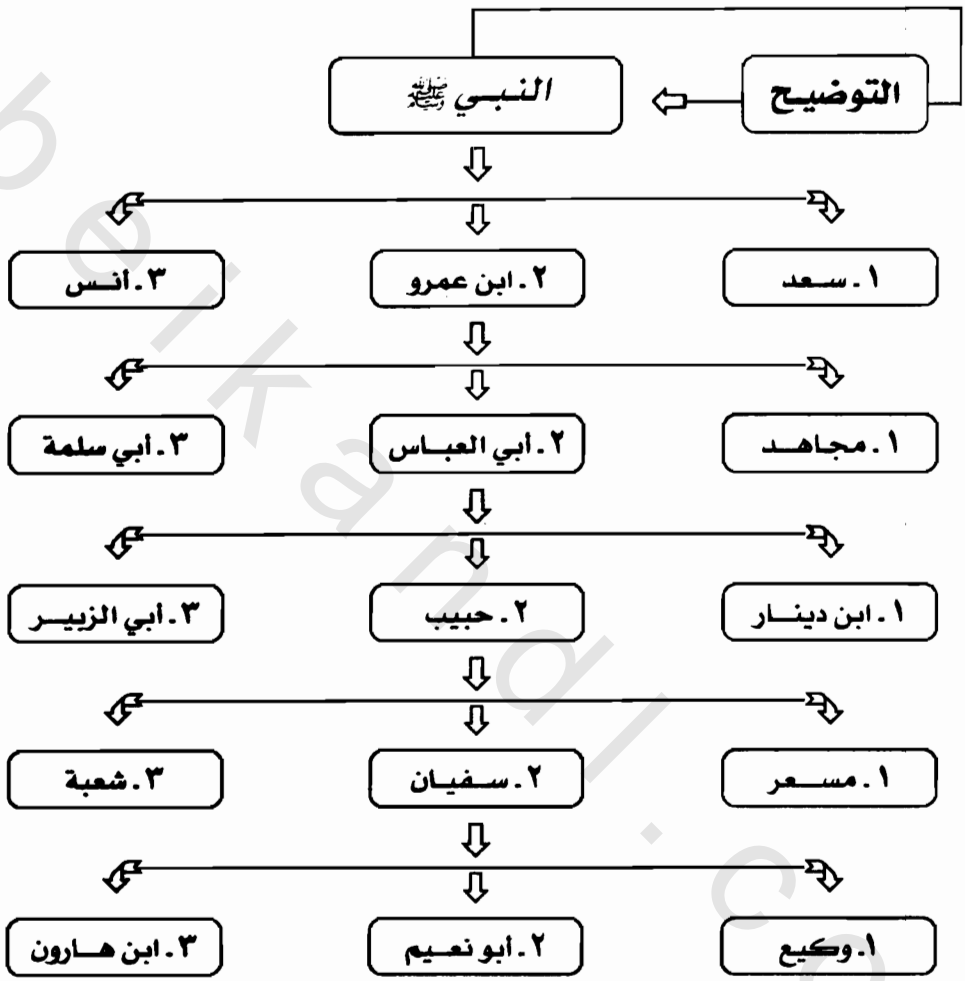

obeikandl.com

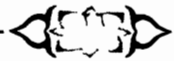

المشهور غير الاصطلاحي

يطلق بعض العلماء اسم «المشهور» على الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس، سواء أكانت صحيحة أو ضعيفة أو مكذوبة أو لا أصل لها. ولا يريدون بها «المشهور» في اصطلاح المحدثين، بل المراد بها الشهرة اللغوية، أي انتشار واشتهار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها في مختلف أوساطهم وطبقاتهم.

الأمثلة:

- **مثال المشهور الصحيح:** «أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا».

ـ رواه البخاري: (١٢/ ٣٣٨) حدثنا محمد بن عبد الرحيم ثنا سعيد بن سليمان ثنا هشيم أنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس ﷺ مرفوعًا به.

- **مثال المشهور الضعيف:** «احترسوا من الناس بسوء الظن».

ـ أورده الطبراني في «الأوسط» من طريق بقية عن معاوية بن يحيى عن سليمان ابن سليم عن أنس مرفوعًا به. وفي سنده بقية بن الوليد وهو مدلس.

ومعاوية بن يحيى ضعيف جدًا.

- **مثال المشهور الموضوع:** «ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار».

ـ رواه الطبراني في «الصغير» (ص/ ٢٠٤) من طريق عبد القدوس بن عبد السلام بن عبد القدوس ثني أبي عن جدي عبد القدوس بن حبيب محمد الحسن عن أنس مرفوعًا.

فيه: عبد القدوس الجد: كذاب، وابنه اتهمه بالوضع ابنُ حبان.

obeikandl.com

■ **مثال المشهور الذي لا أصل له:** «اختلاف أمتي رحمة».

قال ابن حزم في «الإحكام» (٥/ ٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث.

وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الإتفاق سخطًا، وهذا ما لا يقول مسلم، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف وليس إلا رحمة أو سخط.

العَزيز

■ *الحديث العزيز:* هو أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة طبقات فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

مثاله:

■ **حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»**

- رواه البخاري: (١/ ٧٥) حدثنا (يعقوب بن إبراهيم) قال حدثنا (ابن علية) عن (عبد العزيز بن صهيب) عن أنس مرفوعًا، وحدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن (قتادة) عن أنس مرفوعًا.

- ورواه مسلم: (١/ ٢١١) حدثني (زهير بن حرب) حدثنا إسماعيل وحدثنا شيبان بن أبي شيبة حدثنا (عبد الوارث) كلاهما عن عبد العزيز عن (أنس) مرفوعًا.

- ورواه البخاري: (١/ ٧٤) حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن (أبي هريرة) مرفوعًا.

obeikandi.com

التوضيح

«لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده ...»

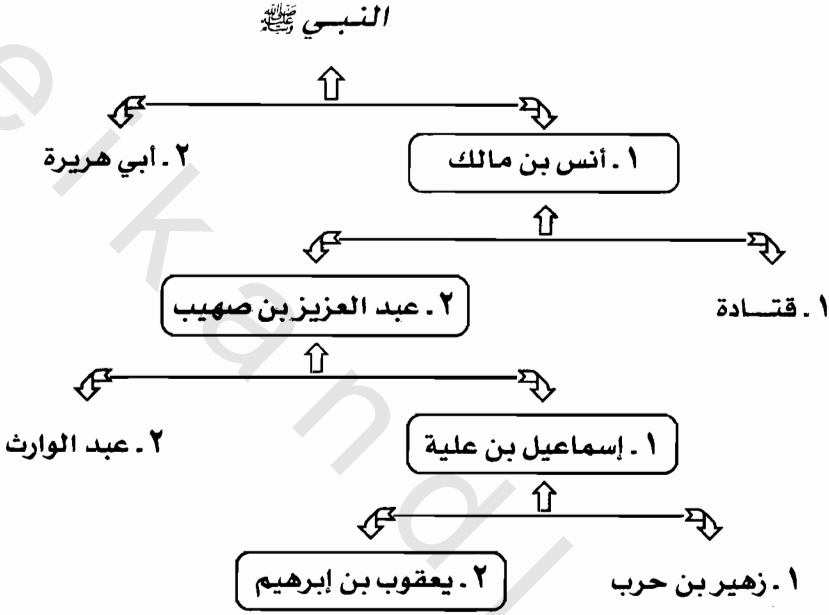

obeikandl.com

■ مثال آخر للحديث العزيز:

وفيه بيان أن العبرة بالأقل في إحدى طبقات السند لا الأكثر.

■ حديث: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت».

ـ رواه البخاري: (٩٣٤) حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة مرفوعًا به.

ـ ومسلم: (٨٥١) حدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني (عقيل بن خالد) عن ابن شهاب عن (عمر بن عبد العزيز) عن (عبد الله بن إبراهيم بن قارظ) وعن المسيب أنهما حدثاه عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ـ وأبو داود: (١١١٢) حدثنا (القعنبي) عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ـ وابن ماجه: (١١١٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شبابة بن سوار عن (ابن أبي ذئب) عن الزهري عن (سعيد بن المسيب) عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ـ ورواه أحمد: (٧٧٥٠) حدثنا عبد الرازق حدثنا (ابن جريج) و(مالك) عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ـ ورواه الدارمي: (١٥٤٨) حدثنا (خالد بن مخلد) ثنا مالك عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ـ ورواه أحمد: (٧٣٢٨) قرئ على سفيان سمعت أبا الزناد يحدث عن (الأعرج) عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ـ ورواه بمعناه الإمام أحمد: (٦٧٠١) من حديث (عبد الله بن عمرو).

ـ ورواه أيضًا بمعناه ابن ماجه: (١١١١) من حديث (أبي بن كعب).

obeikandl.com

التوضيح

«إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت»

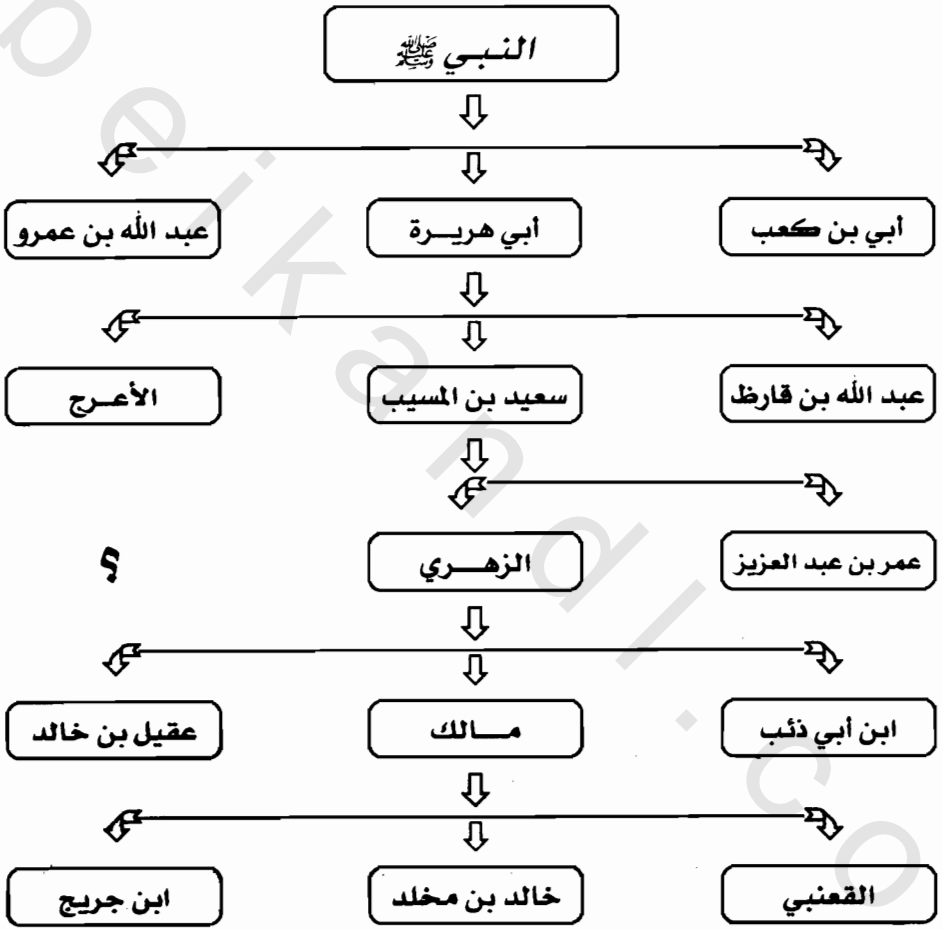

obeikandl.com

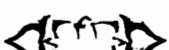

الغـــريـــب

الحـديث الغـريب: هو ما ينفـرد بروايته راو واحد. أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند ولو في طبقة واحدة، لأن العبرة للأقل.

■ ***فائـــدة:*** يطلق كثير من العلماء على الغريب اسمًا آخر هو (الفرد) على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعًا مستقلاً.

قال الحافظ: أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

فـ (الفرد) أكثر ما يطلقونه على (الفرد المطلق).

و (الغريب) أكثر ما يطلقونه على (الفرد النسبي).

قال العلامة احمد شاكر: الغالب على الحـديث الغريب أن يكون ضعيـفًا، ومنه الصحيح والحسن. (الألفية ص٤١).

■ **يتبين مما سبق أن الحديث الغريب ينقسم إلى قسمين:**

الغريب المطلق	٢ـ الغريب النسبي
ويقـال له الفـــرد وهو مـا كـانت الغـرابة في أصل سنده. أي مـا ينفـرد بروايته شـخص واحد في أصل سنده، وأصل السند طرفه الذي فيه الصحابي، فإذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريبًا غرابة مطلقة.	وهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده أي أن يرويه أكـثر من راو من الصـحابة عن النبي ﷺ ثـم ينفـرد بروايتـه راو واحـــد عن أولئك الرواة أو عـــمن هم دونهم. **وسمي غريب نسبي:** لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

الأمثلة:

■ **مثال الغريب المطلق (١):** وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده (الصحابة).

حديث: «**إنما الأعمال بالنيات ...**».

تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أي أنه لم يروه عن النبي ﷺ من الصحابة إلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

■ رواه البخاري: (١/ ١٥) سفيان
■ رواه البخاري: (١/ ١٦٣) مالك
■ رواه البخاري: (٣٨٩٨) حماد
■ رواه البخاري: (٦٦٨٩) عبد الوهاب
■ ورواه مسلم: (١٣/ ٤٩) الليث
■ ورواه مسلم: (١٣/ ٤٩) أبو خالد الأحمر
■ ورواه مسلم: (١٣/ ٤٩) حفص بن غياث
■ ورواه مسلم: (١٣/ ٤٩) يزيد بن هارون
■ ورواه النسائي: (١/ ٥٨) عبد الله بن المبارك
■ ورواه النسائي: (٧/ ١٣) سليم بن حيان

جميعًا عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب مرفوعًا به.

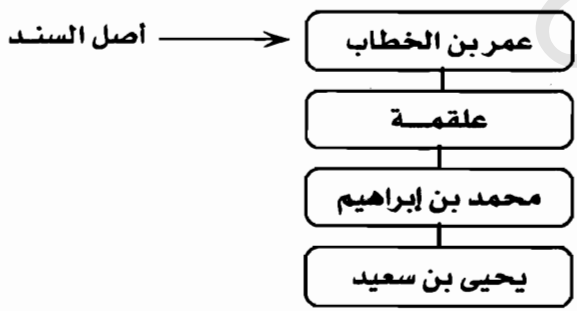

obeikandl.com

■ مثال الغريب النسبي (٢): وهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده.

حديث: «من سعى على والديه فهو في سبيل الله».

■ رواه البزار: (٢/ ٢٦٦/ ٢)
■ والطبراني في «الأوسط»: (٤٢١٤)
■ والبيهقي: (٢/ ٢٥)

⇦ جميعًا من طريق أحمد بن يونس نا رباح بن عمرو القيسي نا أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا به (١).

قال البزار: لا نعلم رواه عن أيوب إلا رباح بن عمرو ولا نعلم رواه عن رباح إلا أحمد بن يونس.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن سيرين إلا أيوب ولا رواه عن أيوب إلا رباح بن عمرو.

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٦٣٠) من حديث أنس بن مالك (٢) مرفوعًا به.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٨٢) من حديث كعب بن عجرة مرفوعًا به (٣).

فهذا الحديث رواه عن النبي ﷺ ثلاثة من الصحابة. ووقع التفرد عن أحدهم، فصار الحديث غريب نسبي، لأن الغرابة وقعت أثناء السند كما هو واضح.

التوضيح

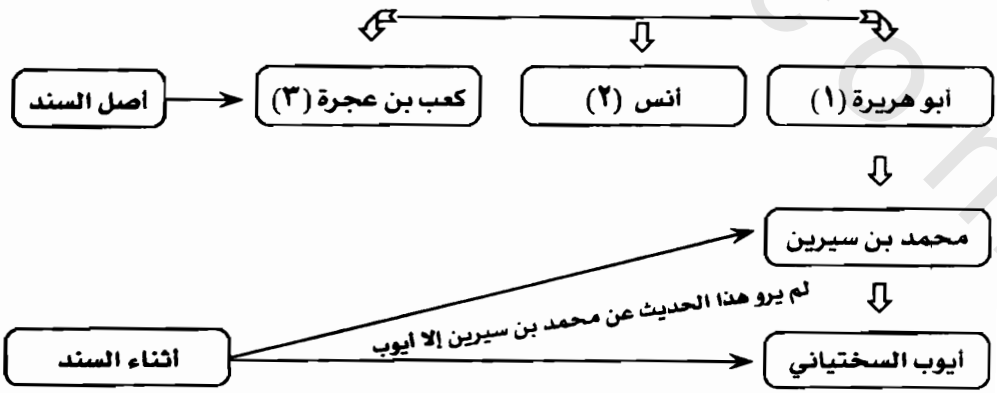

obeikandl.com

الفصل الثاني

الاعتبار والمتابعات والشواهد

■ **الاعتبار**: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو، ليعرف هل شاركه في روايته غيره أم لا.

■ **الشاهد**: هو الحديث الذي يشارك في روايته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

■ **المتابعة**: أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث الفرد لفظًا ومعنى أو معنى فقط. مع الاتحاد في الصحابي.

والمتابعة نوعان:

١ ـ **متابعة تامة**: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

٢ ـ **متابعة قاصرة**: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

■ **مثال: «المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء».**

ـ رواه البخاري: (رقم/ ٥٣٩٣) حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الصمد حدثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع عن ابن عمر.

ـ البخاري: (رقم/ ٥٣٩٥) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن ابن عمر.

ـ البخاري: (رقم/ ٥٣٩٤) حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

ـ البخاري: (رقم/ ٥٣٩٦) حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

التوضيح

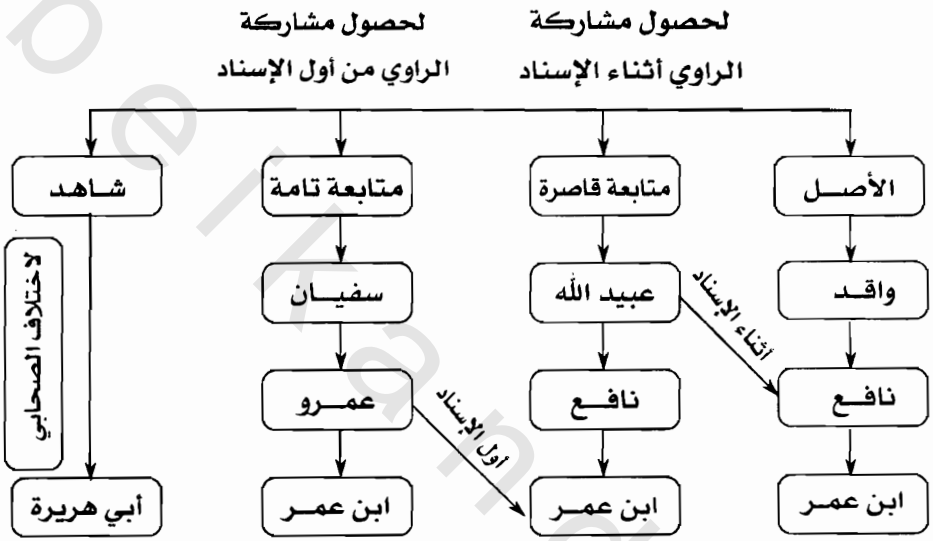
لحصول مشاركة
الراوي أثناء الإسناد
لحصول مشاركة
الراوي من أول الإسناد
الأصل
واقد
نافع
ابن عمر
متابعة قاصرة
عبيد الله
نافع
ابن عمر
متابعة تامة
سفيان
عمرو
ابن عمر
شاهد
أبي هريرة
أثناء الإسناد
أول الإسناد
لاختلاف الصحابي

الفصل الثالث

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة الى قوته الى معمول به وغير معمول به

المبحث الأول

الخبر المقبول المعمول به

أولاً ـ الصحيح

■ الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة. اهـ. التقريب (١/ ٦٣).

قال البيقوني (النخبة/ ٤٠):

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وهُوَ مَا اتَّصَل ○★○ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشِذَّ أَوْ يُعَلّ

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ○★○ مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

ويسمى هذا النوع بالصحيح لذاته:

■ مثاله: ما رواه البخاري (١/ ١١٣) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه». فهذا الحديث صحيح لذاته لتوافر شروط الصحة فيه وهي:

١ ـ اتصال السند: إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه، أما عنعنة أبي الزناد عن الأعرج فمحمولة على السماع لأنهم غير مدلسين.

obeikandl.com

٣.٢ ـ رواته عدول ضابطون وهاك أوصافهم:

- **أبو اليمان:** هو الحكم بن نافع الحمصي (ثقة ثبت).
- **شعيب:** بن أبي حمزة أبو بشر (ثقة عابد).
- **أبو الزناد:** عبد الله بن ذكوان (ثقة فقيه).
- **الأعرج:** عبد الرحمن بن هرمز (ثقة ثبت عالم).
- **أبي هريرة:** عبد الرحمن بن صخر (صحابي).

٤ ـ ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه أو يخالفه ما هو أقوى منه.

٥ ـ ولأنه ليس فيه علة من العلل التي تقدح في صحته.

تبين مما سبق أن الحديث الصحيح له شروط يجب توافرها فيه حتى يكون صحيحًا وهي: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم الشذوذ، عدم العلة.

وإليك شرح هذه الشروط مع ذكر بعض الأمثلة التوضيحية.

الشرط الأول ـ اتصال السند

معناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه سواء كان من النبي ﷺ أو غيره.

- قال بعضهم:

وَمَا بِسَمْعِ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ٭٭ إِسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى فَالْمُتَّصِلْ

■ مثال المتصل المرفوع:

ما رواه مسلم (١/ ٤٤٦) حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفًا بغير حساب»**.

فهذا سند متصل لأن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى النبي ﷺ .

■ *مثال المتصل الموقوف:*

ما رواه الدارمي (١/ ٧٥) أخبرنا يعلي ثنا الأعمش عن شقيق قال: قال عبد الله: كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ويتخذها الناس سنة فإذا غيرت قالوا: غيرت السنة قالوا: ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن قال: «إذا كثرت قراؤكم، وقلت فقهاؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلت أمناؤكم، والتمست الدنيا بعمل الآخرة».

فهذا الأثر رواه الدارمي بسند متصل إلى الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

■ *فائدة:*

قال العراقي: وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الأطلاق، أما مع التقييد فجائز، وواقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو مالك ونحو ذلك، قيل والنكتة في ذلك أنها تسمى مقاطيع؛ فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة.

obeikandl.com

الشرط الثاني - عدالة الرواة

العدالة مَلَكَةٌ في الشخص تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة وفي الاجتناب عن الصغيرة خلاف، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليها لكونه عند بعضهم كبيرة.

■ قال بعضهم:

والعدل من يجتنب الكبائرا ○★○ ويتقي في الغالب الصغائرا

والمروءة هي التنزه عن بعض الخسائس والنقائص التي هي خلاف مقتضى الهمة، مثل فعل بعض المباحات الدنيئة كالأكل والشرب في الأسواق، والبول في الطرقات وأمثال ذلك.

■ **بِمَ تثبت العدالة؟ تثبت العدالة بأحد أمرين:**

١ - إما بتنصيص معدلين عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

٢ - وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليه، وذلك مثل الأئمة المشهورين كالأئمة الأربعة والسفيانين والأوزاعي وغيرهم. سئل الإمام أحمد بن حنبل عن إسحاق ابن راهويه. فقال مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.

■ ***فوائد هامة:***

الفائدة الأولى: يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة فيثقل ويشق ذكرها، لأن ذلك يحوج المُعَدِّلَ، إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جداً. (التدريب ١/ ٣٠٥). ومن عرفت عدالته وجهل اسمه احتج به.

قال السيوطي: وفي الصحيحين من ذلك كثير، كقولهم، ابن فلان أو والد فلان وقد جزم بذلك الخطيب في الكفاية ونقله عن القاضي أبي بكر الباقلاني، وعلله بأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته. (التدريب١/ ٣٢١).

الفائدة الثانية: إذا اجتمع في الراوي الواحد جَرْحٌ مُفَسَّر وتعديل فالجرح مقدم ولو زاد عدد المُعَدَّل. لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه. (التدريب ١/ ٣٠٩).

قال الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف: هذا حكم التعارض بين قولين لعالمين، أما إذا تعارض القولان من عالم واحد، كما اتفق ليحيى بن معين وابن حبان. فإن العمل على آخر القولين، إن علم المتأخر وإن لم يعلم فالوقف كما ذكره الزركشي (هامش/ ١/ ٣٠٩/ التدريب).

الفائدة الثالثة: إذا قال العالم حدثني الثقة أو نحوه من غير أن يسميه لم يكتف به في التعديل على الصحيح حتى يسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددًا في القلب، بل زاد الخطيب أنه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات ثم روى عمن لم يُسَمِّهِ لم يعمل بتزكيته، لجواز أن يعرف إذا ذكره بغير العدالة. (التدريب١/ ٣١١).

الفائدة الرابعة: عمل العامل وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكمًا منه بصحته ولا بتعديل رواته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطيًا أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر. ولا مخالفته له قدح منه في صحته، ولا في رواته لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أو غيره. (التدريب١/ ٣١٥).

الفائدة الخامسة: رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له.

قال الخطيب (ص/١/٨٩ الكفاية): لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبرًا عن صدقه.

الفائدة السادسة: لا يكتفي بالصلاح ـ في تعديل الراوي ـ والعبادة لاحتمال سوء حفظه ووهمه فيما يرويه، مثال ذلك: الحسن بن أبي جعفر: قال ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٣٦): «كان من خيار عباد الله من المتقشفة الخشن، ضعفه يحيى، وتركه أحمد بن حنبل»، وكان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدث وهم فيما يروي، ويقلب بالأسانيد، وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به، وإن كان فاضلاً.

مراتب التعديل

■ **المرتبة الأولى**: مرتبة الثبت الحافظ الورع المتقن الجِهْبِذ الناقد للحديث، فهذا يحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

■ **المرتبة الثانية**: مرتبة القوي في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، وهو الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

■ **المرتبة الثالثة**: مرتبة الصدوق: الورع، الثبت، الذي يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد ويحتج بحديثه.

■ **المرتبة الرابعة**: مرتبة الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم، والخطأ، والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام. اهـ. الجرح والتعديل (١/ ٩).

ووجوه الطعن المتعلقة بالعدالة هي: الكذب، واتهامه بالكذب، والفسق، والجهالة والبدعة.

مراتب الجَرح

رتب علماء الحديث ألفاظ جرح الرواة ومعانيها ليعرف منهم من كان في منزلة الانتقاد، وقد رتبها الحافظ السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٣٤٣/ ٣٤٨) على ست مراتب:

■ **المرتبة الأولى**: أسوأ التجريح، الوصف بما يدل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهي في الوضع، وهو ركن الكذب، ونحو ذلك.

■ **المرتبة الثانية**: ثم يليها كذاب أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ، أو يكذب، أو وضاع، وكذا دجال، أو وضع حديثًا.

■ **المرتبة الثالثة**: فلان يسرق الحديث ـ فإنها كما قال الذهبي أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذاك المحدث. وفلان متهم بالكذب أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك فاجتنب الرواية بل الأخذ منهم، وفلان ذاهب أو ذاهب الحديث، وفلان متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، أو لا يعتبر به أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة.

■ **المرتبة الرابعة**: وهي فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود حديثه، أو فلان ضعيف جدًا، أو واه بمرة، وفلان يهم أي أهل الحديث قد طرحوا حديثه، وفلان ارمِ به، أو مطروح الحديث أو لا يكتب حديثه أي لا احتجاجًا ولا اعتبارًا، ولا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء، أو لا شيء، أو لا يساوي فلسًا ونحو ذلك.

■ **المرتبة الخامسة:** ضعيف، منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له مناكير، أو له ما ينكر، أو مضطرب الحديث، أو واه، وضعفوه، ولا يحتج به.

■ **المرتبة السادسة:** فيه مقال: أو أدنى مقال، أو ضعف، أو فيه أو في حديثه ضعف أو ينكر مرة ويعرف أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، وفي حديثه شيء، أو مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو، أو فيه ضعف، أو سيء الحفظ، أو طعنوا فيه، أو لين الحديث، وفلان تكلموا فيه، وكذا سكتوا عنه، أو فيه نظر.

والحكم في المراتب الأربع الأولى أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به ولا يعتبر به، وكل ما ذكر من بعد لفظ (لا يساوي شيئًا) وهو ما عدا الأربع. بحديثه أعتبر. أي يخرج حديثه للاعتبار ولإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها.

الشرط الثالث ـ ضبط الرواة

المراد بالضبط هو حفظ المسموع وتثبته من الفوات والاختلال بحيث يتمكن من استحضاره، وهو قسمان: ضبط الصدر، وضبط الكتاب.

١ ـ وضبط الصدر بحفظ القلب ووعيه.

٢ ـ وضبط الكتاب بصيانته عنده إلى وقت الأداء.

■ ***ووجوه الطعن المتعلقة بالضبط خمسة:***

أحدها ـ فرط الغفلة.
وثانيها ـ كثرة الغلط.
وثالثها ـ مخالفة الثقات.
ورابعها ـ الوهم.
وخامسها ـ سوء الحفظ.

■ لطيفة:

مما روي في قدر حفظ الحفاظ، قال أحمد بن حنبل: انتقيت المسند من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث، وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، قيل له وما يدريك؟ قال ذاكرته فأخذت عليه الأبواب.

وقال يحيى بن معين: كتبت بيدي ألف ألف حديث.

وقال غيره: سئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث، وهل يحنث؟ قال: لا، ثم قال: أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان سورة قل هو الله أحد، وفي المذاكرة ثلثمائة ألف حديث.

وعن أبي شبرمة عن الشعبي قال: ماكتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته، فحدثت بهذا الحديث إسحاق بن راهويه، فقال: تعجب من هذا؟ قلت نعم. قال: ما كنت لأسمع شيئًا إلا حفظته، وكأني أنظر إلى سبعين ألف حديث، أو قال أكثر من سبعين ألف حديث في كتبي. اهـ. «تدريب الراوي» (١/ ٤٩) بتصرف.

الشرط الرابع - الشـــاذ

الشاذ: هو أن يروي الثقة أو المقبول حديثًا يخالف فيه الثقات.

ويقابل الشاذ المحفوظ وهو ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.

■ مثال الشذوذ في السند: ما رواه الدارمي (١١٥٧)، وأبو داود (٢٥٢) من طريق أسامة بن زيد الليثي عن سعيد المقبري عن أم سلمة قالت: **جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إني أشد ضفر رأسي أو عقده؟ قال: «احفني علي رأسك ثلاث حفنات ثم اغمزي علي أثر كل حفنة غمزة»**.

هذ الحديث بهذا الإسناد شاذ. أخطأ فيه أسامة بن زيد الليثي حيث جعله عن سعيد المقبري عن أم سلمة وخالفه أيوب بن موسى وهو أحفظ لأحاديث المقبري منه وأضبط.

فجعله عن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة، وهو الصواب وحديث أسامة شاذ وقد أخرجه على الصواب الإمام الشافعي في مسنده (ص/ ١٩)، والحميدي (٢٩٤)، وأحمد (٦/ ٢٨٩/ ٣١٤/ ٣١٥)، وعبد الرزاق (١٠٤٦)، ومسلم (٤/ ١١)، وأبو داود (٢٥١)، والترمذي (١٠٥)، والنسائي (١/ ١٣١)، وابن ماجه (٦٠٣)، وابن الجارود (٩٨)، وأبو عوانه (١/ ٣١٤/ ٣١٥)، وابن خزيمة (٢٤٦)، وابن حبان كما في «الإحسان» (١١٩٥)، والطبراني (٢٣/ ٢٩٦) جميعًا من طرق عن أيوب بن موسى عن سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت: **قلت: يا رسول الله ﷺ إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للجنابة. قال: «إنما يكفيك أن تحفني عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تفيضي على سائر جسدك، فإذا أنت قد طهرت»**.

- الشاذ: أسامة بن زيد الليثي عن سعيد المقبري عن أم سلمة.
- المحفوظ: أيوب بن موسى عن سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة.

obeikandl.com

التوضيح

■ **الإسناد الشاذ:**

مي (١١٥٧) حجاج عن عبيد الله

د (٢٥٢) أحمد بن عمرو بن السرح ـ عبد الله بن نافع

أسامة بن زيد / سعيد المقبري / أم سلمة / مرفوعًا

■ **الإسناد المحفوظ:**

مرفوعًا

أم سلمة

عبد الله ابن رافع

سعيد المقبري

أيوب بن موسى

ابن عيينة

الثوري

روح بن القاسم

فع (ص/١٩) الشافعي

عو (١/ ٣١٦) الربيع بن سليمان ـ الشافعي

حمد (٢٩٤) الحميدي

عو (١/ ٣١٦) عمار بن رجاء ـ الحميدي

حم (٦/ ٢٨٩) أحمد بن حنبل

م (٤/ ١١) ابن أبي شيبة وعمر الناقد

م (٤/ ١١) إسحاق بن إبراهيم

م (٤/ ١١) ابن أبي عمر

د (٢٥١) زهير بن حرب وابن أبي السرح

ت (١٠٥) ابن أبي عمر

س (١/ ١٣١) سليمان بن منصور

ق (٦٠٣) ابن أبي شيبة

خز (٢٤٦) عبد الجبار

جا (٩٨) محمد بن يزيد المقرئ

حب (١١٩٥) أحمد بن علي بن المثني ـ أبو خيثمة

طب (٢٣/ ٢٩٦) عبيد بن عنام ـ ابن أبي شيبة

عب (١٠٤٦) عبد الرزاق

عو (١/ ٣١٤) إسحاق الديري ـ عبد الرزاق

حم (٦/ ٣١٤) يزيد بن هارون

عو (١/ ٣١٤) علي بن شيبان ـ يزيد بن هارون

عو (١/ ٣١٤) أبو عمر ـ مخلد بن يزيد

م (٤/ ١١) عبد بن حميد ـ عبد الرزاق

م (٤/ ١١) أحمد بن سعيد الدارمي ـ زكريا بن عدي

م (٤/ ١١) يزيد بن زريع

obeikandl.com

■ **مثال الشذوذ في المتن:** ما رواه عبد الخالق الشحامي في الأربعين (١/ ٢٦٠) عن نوح بن أبي مريم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في خطبته سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الإيمان بالنية واللسان، والهجرة بالنفس والمال»**.

■ **المحفوظ:** ما رواه البخاري ومسلم من طريق يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»**.

التوضيح

المتن الشاذ:

الشحامي (١/ ٢٦٠) نوح بن أبي مريم ← **يحيى بن سعيد ـ محمد بن إبراهيم ـ علقمة بن وقاص ـ عمر ابن الخطاب ـ مرفوعًا. «الإيمان بالنية واللسان، والهجرة بالنفس والمال».**

المتن المحفوظ:

- رواه البخاري: (١/ ١٥) سفيان
- البخاري: (١/ ١٦٣) مالك
- البخاري: (٥/ ١٩٠) سفيان
- البخاري: (٧/ ٣٦٧) حماد بن زيد
- البخاري: (١١/ ٥٨٠) عبد الوهاب
- ورواه مسلم: (١٣/ ٤٩) الليث
- مسلم: (١٣/ ٤٩) أبو خالد الأحمر
- مسلم: (١٣/ ٤٩) حفص بن غياث
- مسلم: (١٣/ ٤٩) يزيد بن هارون

جميعًا عن يحيى بن سعيد ـ محمد ابن إبراهيم ـ علقمة بن وقاص ـ عمر بن الخطاب ـ مرفوعًا. «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

■ **المتن الشاذ:** «الإيمان بالنية واللسان، ..» الحديث.

■ **المتن المحفوظ:** «إنما الأعمال بالنيات، ..» الحديث.

obeikandl.com

■ مثال الشذوذ في السند والمتن: «إذا وقعت الفأرة في السمن، فإن كان جامداً فألقوه وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه».

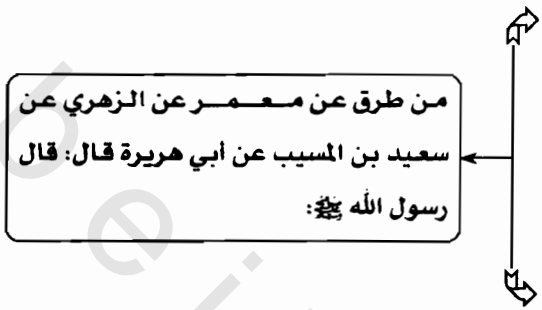

معمر ثقة إلا أنه خالف الثقات في هذا الحديث سنداً ومتناً. فذكره فقد رواه جماعة من الثقات عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأرة في السمن؟ فقال: «انزعوها وما حولها فاطرحوه».

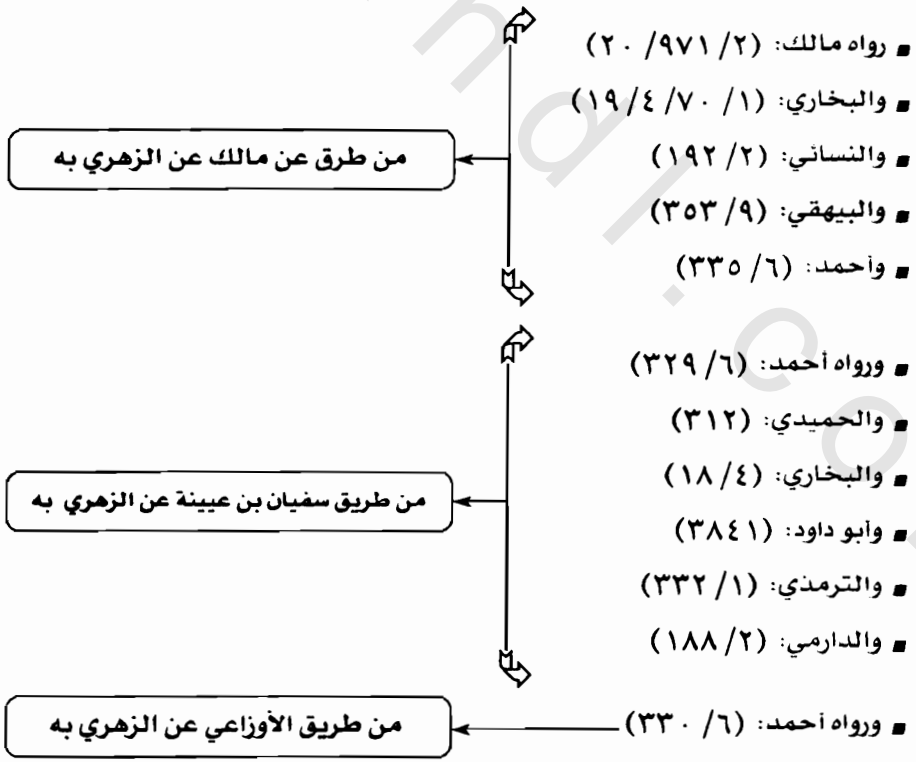

obeikandl.com

■ *الإسناد الشاذ:*

معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

■ *الإسناد المحفوظ:*

١ ـ مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها.

٢ ـ سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها.

٣ ـ الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها.

■ *المتن الشاذ:*

«فإن كان جامداً فألقوه وما حولها ...» الحديث.

■ *المتن المحفوظ:*

«انزعوها وما حولها فاطرحوه». ليس فيه التفصيل الذي في رواية معمر.

الشرط الخامس ـ المعلل

العلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، يتنبه لها الحذاق المهرة من أهل هذا الفن الذين يبحثون عن عللها عند جمع طرق الحديث.

قال بعضهم:

كُلُّ حَدِيثٍ ظَاهِرِ السَّلامَةِ ٭٭ وَبَعْدَ جَمْعِ تَنْجَلِي عَلامَةِ
تُثْبِتُ عِلَّةً لَهُ خَفِيَّةِ ٭٭ قَادِحَةً وَلَمْ تَكُنْ مَرْضِيَّةِ
فَاحْكُمْ بِأَنَّهُ هُوَ المُعَلَّلُ ٭٭ وَأَنَّهُ عِنْدَهُمُو لا يُقْبَلُ

■ **أمثلة على الحديث المعلل:**

ما رواه الحاكم (٢/ ٣٩٦) من طريق هيثم عن سليمان التيمي عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعًا.

obeikandl.com

«استأذن رسول الله ﷺ في امرأة يقال لها أم مهزول، وكانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه، قال: فقرأ عليه نبي الله ﷺ: «الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك».

هذا إسناد ظاهره الصحة لكنه معلول بهذا الإسناد.

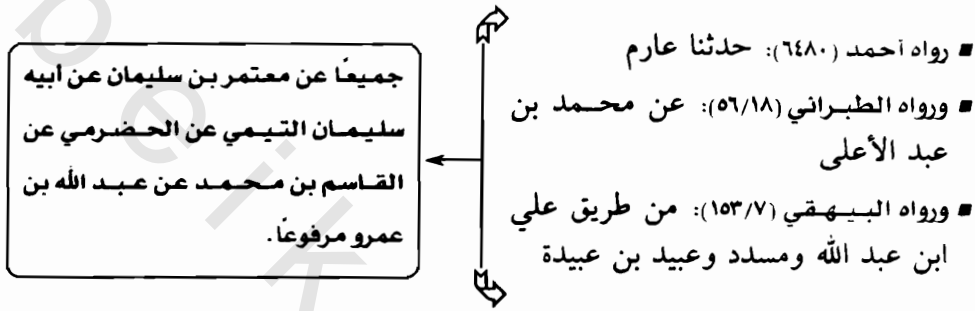

فتبين من هذا أن سليمان التيمي لم يسمعه من القاسم بن محمد، بل سمعه من هذا الشيخ المجهول «الحضرمي».

obeikandl.com

التوضيح

■ الإسناد المعلول:

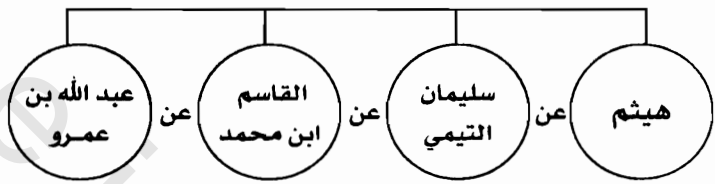

■ بيان ذلك من هذه الطرق:

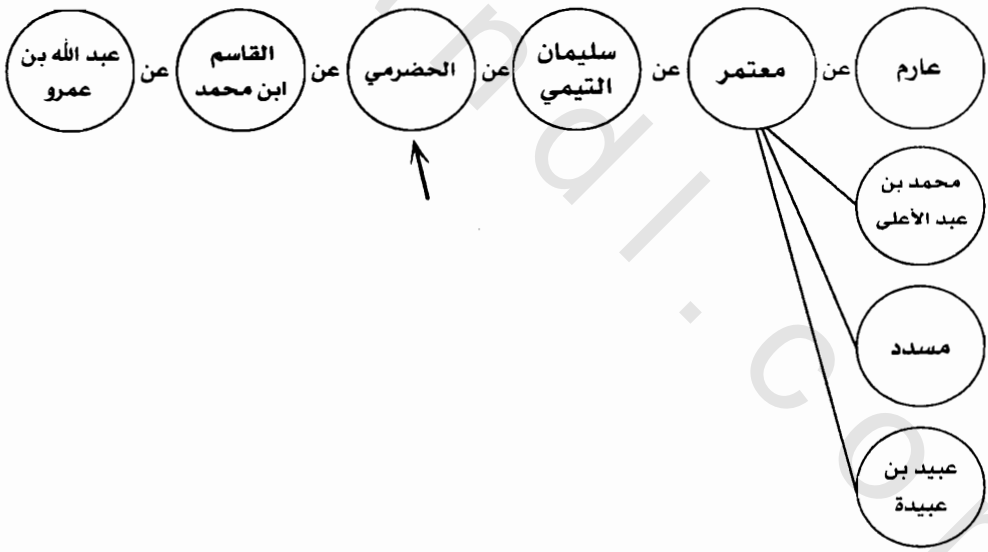

obeikandl.com

■ مثـال آخـر:

حديث: «أعفو اللحى، حفو الشوارب».

رواه أحمد (٦٤٥٦) حدثنا حماد حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا به.

فهذا الإسناد ظاهره الصحة.

لأن رواته كلهم ثقات وحماد سمع من مـالك ومالك سمع من نافع ونافع سمع من ابن عمر، لكن الإمـام مالك مع كثرة روايته عن شيـخه نافع لم يرو هذا الحديث عنه إلا بواسطة ابنه أبي بكر.

فـقد رواه مـالك في «الموطأ» (٣/ ١٢٣) عن أبي بكر بن نافع عن أبيـه عن ابن عمر مرفوعًا.

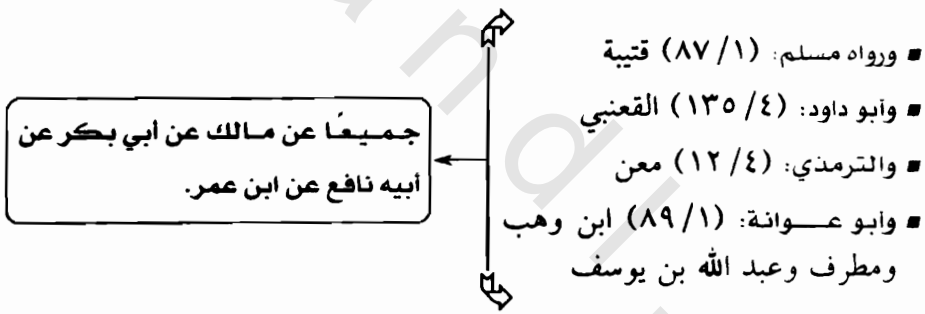

فخالف حماد هؤلاء جميعًا فرواه عن «مالك عن نافع عن ابن عمر» مباشرة.

علي الجادة «مالـك عن نافع عن ابن عمر» فلم يتنبه إلى أن هذا ليـس من سماع مالك عن نافع وإنما هو من سماعه من أبي بكر بن نافع.

وحماد بن خالد هذا: ثقة. وقال أبو زرعة شـيخ متقن. وقال الحسن بن عرفة: كان من خير من أدركنا.

التوضيح

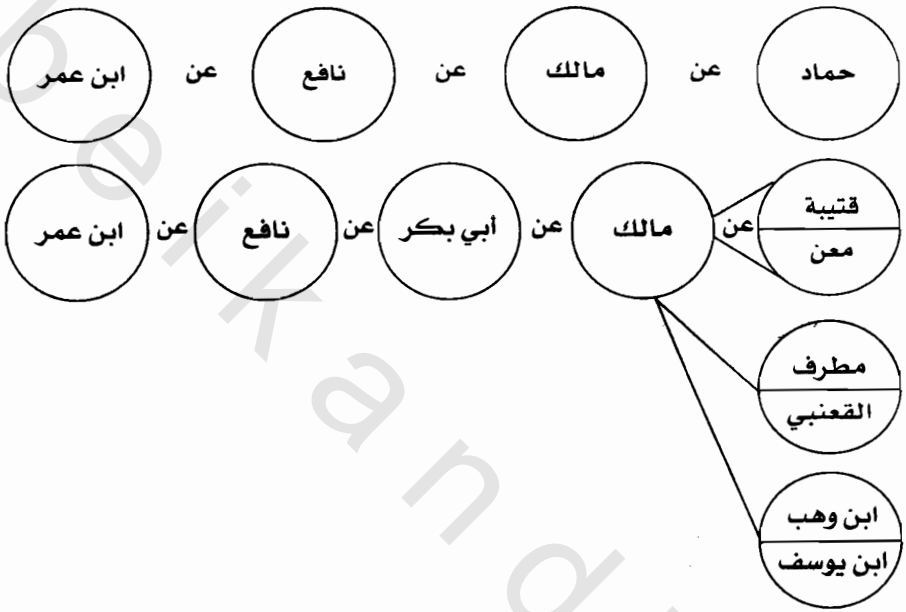

openkandl.com

فـرع

الصحيـح لغـيره

هذا النوع سمي صحيحًا لغـيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غـيره له، وبمعنى آخر: هو الحسن لذاته إذا روى من طـريق آخر مثله أو أقوى منه.

وقد يطلق الصحـيح لغيره أيضًا على ما جـاء من طرق شتى ولو أقل من طريق الحسن لذاته.

■ **مثال الحديث الصحيح لغيره: «من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير بعد ما يصلي الغداة عشر مرات كتب الله عزَّ وجلَّ له عشر حسنات، ومحى عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكن له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل ...»** الحديث.

ـ رواه الحسن بن عـرفه في جزئه (٥/١): من طريق قـران بن تمام الأسدي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا به.

وإسناده صحيح رجاله رجال مسلم غير قران بن تمام هذا.

ـ وثقة أحمـد وابن معين، الميزان (٣/٣٨٦)، وكذا الدارقطني كـما في سؤالات البرقاني (ص/ ٨٠ ـ رقم/ ٥٦).

وقال أبو حاتم: لين، وقال ابن سعد: منهم من يستضعفه، لذلك قال الحافظ في التقريب (ترجمة/ ٥٥٣٢) صدوق ربما أخطأ.

وللحديث شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري بلفظ: «من قال إذا صلى الصبح: ...»، فذكره بتمامه إلا أنه قال: «أربع رقاب»، وقال: «وإذا قالها بعد المغرب مثل ذلك».

ـ رواه أحمد (٥/ ٤١٥) من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن جابر بن القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن يعيش عنه.

قلت: عبد الله بن يعيش هذا لم يوثقه غير ابن حبان ولم يرو عنه إلا القاسم هذا، لذلك قال الحسيني: مجهول.

وقد تابعه أبو رهم السمعي عن أبي أيوب.

ـ رواه أحمد (٥/ ٤٢٠) ثنا أبو اليمان وثنا إسماعيل بن عياش عن صفون بن عمرو عن خالد بن معدان عن أبي رهم به.

وإسناده صحيح، ورجاله ثقات كلهم. وابن عياش إنما ضعف في روايته عن غير الشاميين، وأما في روايته عنهم فهو صحيح الحديث كما قال البخاري وغيره وهذه منها.

التوضيح

قران بن تمام هذا صدوق، لكنه تكلم فيه بسبب ضبطه، وقد وثقه أحمد وابن معين.

فحديثه من هذه الجهة «حسن»، فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير.

فصح الحديث، والتحق إلى درجة الصحيح، ولكن (الصحيح لغيره).

فوائد هامة جدًا

الفائدة الأولى: معنى قولهم: «متفق عليه» مرادهم اتفاق البخاري ومسلم على إيراد هذا الحديث في كتبهم وهو معنى قولهم أيضًا «رواه الشيخان» و«في الصحيحين» و«أخرجاه».

وفي معنى اتفاق البخاري ومسلم على إخراج حديث ما.

ما قاله ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٧٩): «المراد بموافقة مسلم موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابيه، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات».

وقال في نكته على ابن الصلاح (ص/ ١٠٨): «أما إذا كان المتن الواحد عند أحدهم من حديث صحابي غير الصحابي الذي أخرجه عن الآخر مع اتفاق لفظ المتن أو معناه. فهل يقال في هذا أنه من المتفق؟ فيه نظر على طريقة المحدثين. والظاهر: من تصرفاتهم أنهم لا يعدونه من المتفق.

■ وذلك أن يكون ما اتفقا على تخريجه أقوى مما انفرد به واحد منهما له فائدتان:

إحداهما ـ أن اتفاقهما على التخريج عن واحد من الرواة يزيده قوة.

والثاني ـ أن الإسناد الذي اتفقا على تخريجه يكون متنه أقوى من الإسناد الذي انفرد به واحد منهما.

ومن هنا يتبين أن فائدة المتفق إنما تظهر فيما إذا أخرجا الحديث من حديث صحابي واحد.

الفائدة الثانية: من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول: قولهم في حديث ما «هذا حديث جيد». ولا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجهبذ

منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عندهم عند الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح. «تدريب الراوي» (١/ ١٧٨).

الفائدة الثالثة: قول المحدث في حديث ما «رجاله رجال الصحيح» أو «رجاله ثقات» ونحو ذلك لا يفيد تصحيح الحديث، بل غاية ما فيه الإخبار عن أن سند الحديث فيه شرط واحد من شروط صحته، وهو عدالة الرواة وثقتهم، وهذا وحده لا يستلزم الصحة، لأنه لابد من اجتماع شروط الصحة كلها المذكورة في تعريف الحديث الصحيح سنده عند أهل الحديث.

الفائدة الرابعة: قولهم أي الحفاظ هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة.

فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد ولم يذكر له علة ولا قدحًا، فالظاهر صحة المتن وحسنه لأن عدم العلة والقدح هو الأصل والظاهر. «التدريب» (١/ ١٦١).

الفائدة الخامسة: كثرة المخرجين للحديث لا تعطيه قوة، إذا انتهت أسانيدهم إلى طريق واحد.

الفائدة السادسة: قولهم «هذا أصح شيء في الباب». لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفًا، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفًا. «تحفة الأحوذي ـ المقدمة/ ٢٨٢).

اشتراط العدد في قبول الحديث

اشتراط العدد في قبول الحديث مروي عن بعض المحدثين كابن علية[١]. والحاكم[٢]. والجويني[٣]. والبيهقي[٤]. والصحيح عدم اشتراطه، لأن في الصحيحين أحاديث غريبة لم ترو إلا من طريق واحد.

وقد انتقد الإمام محمد بن طاهر المقدسي[٥] هذا القول فقال: إن البخاري ومسلم لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك . . إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعًا. فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون أولاً فأولا . .»[٦]. وليس لمرداس روا غير قيس، وأخرج البخاري ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد[٧].

وذكر مثل هذا الانتقاد الإمام الحازمي[٨]. وبوب عليه بقوله: باب في إبطال قول من زعم أن شرط البخاري إخراج الحديث عن عدلين، وهلم جرا إلى أن يتصل الخبر بالنبي ﷺ.

---

(١) «التدريب» (١/ ٧٢).
(٢) «هدي الساري» (ص/ ١١).
(٣)، (٤) «النكت» (١/ ٢٣٨).
(٥) «شروط الأمة الخمسة» (ص/ ٢٢).
(٦) رواه البخاري (١١/ ٢٥١).
(٧) رواه البخاري (٣/ ٢٢٢)، ومسلم (١/ ٥٤).
(٨) «شروط الأئمة الخمسة» (ص/ ٤٣).

أصح الأسانيد

لأئمة الحديث وحفاظه كلمات في أصح الأسانيد، فالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ـ مثلاً ـ يذهبان إلى أن أصح الأسانيد بإطلاق: «الزهري عن سالم عن أبيه». والبخاري يذهب إلى أن أصحها بإطلاق: «مالك عن نافع عن ابن عمر» وهي الترجمة التي اشتهرت عند المحدثين بأنها «سلسلة الذهب».

قال النووي في «التقريب» مع شرح السيوطي في «التدريب» (ص/ ١٩): «والمختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقًا. لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، وَيعِزُّ وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة، ولهذا اضطرب من خاض في ذلك، إذ لم يكن عندهم استقراء تام، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوي عنده، خصوصًا إسناد بلده، لكثرة اعتنائه به».

فانتهى تحقيقهم إلى أنه ينبغي تقييد هذا الوصف بالبلد أو الصحابي. «طلائع المسند» (ص/ ١٥٦).

■ **الأمثلة:**

أصح أسانيد الصديق «إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر».

روى الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٦٥) حدثنا عبد الله بن نمير قال أخبرنا «إسماعيل يعني بن أبي خالد عن قيس قال: قام أبو بكر» **فحمد الله وأثنى عليه ثم** قال: يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُم مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ** ﴾ (سورة المائدة: ١٠٥). وإنا سمعنا رسول **الله** ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه**».

أصح أسانيد ابن عمر «مالك عن نافع عن ابن عمر». «الموطأ» برواية يحيى الليثي (١/ ٨٥) «عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر» أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح. فقال: ألا صلوا في الرحال. ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن، إذا كانت ليلة باردة، ذات مطر أن يقول: «ألا صلوا في الرحال».

فائدة هامة جدًا

الكلام على قولهم: «هذا على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما»

ذكر الحافظ في تنكيته على ابن الصلاح (ص/ ٨٢/ ٨٤)، كلامًا جيدًا في هذه المسألة يبين فيها عدة أمور ينبغي مراعاتها لمن أراد أن يعزو حديثًا على شرط الشيخين أو أحدهما. فقال: طيب الله ثراه ـ: «أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجًا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد «كسفيان بن حسين عن الزهري».

فإنهما احتجا بكل منهم على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين[1]. لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع.

وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروي من طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما

---

(١) ومثله هشيم عن الزهري، كل من هشيم والزهري أخرجا له، فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما: لأنهما إنما اخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري، فإنه ضعف فيه، لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثًا، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثم ريح شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها. اهـ. «تدريب الراوي» (١/ ١٢٩).

فإن مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع. وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

وقال . . . فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهما من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإذا كان ذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلطه بأنه على شرطهما، وإن كان قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه.

إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الرواي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

▪ أن يكون إسناد الحديث قد أخرجاه لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونا بغيره.

ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ ما لم ينفرد به.

فلا يحسن أن يقال: إن باقي ما في النسخة على شرط مسلم، لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك ما لم ينفرد به. فما كان بهذه المثابة لا يلتحق افراده بشرطهما.

فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه، ولو في موضع من كتابه.

▪ **مثال ذلك:** ما رواه أحمد (٢/ ١٦٧)، والترمذي (٣/ ٢٢٤)، والحاكم (١/ ٤٤٣)، جميعًا من طريق حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا.

«خير الجيران عند الله خيرهم لجاره»

فهذا الحديث على شرط مسلم فقد روي في صحيحه (١٤٦٧). من طريق حيوة أخبرني شرحبيل بن شريك أنه سمع أبا عبدالرحمن الحبلي يحدث عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا.

التوضيح

■ «الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة»

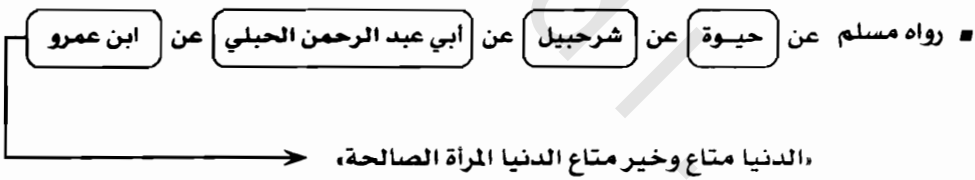

obeikandl.com

فائدة

الكلام على مستدرك الحاكم

الإمام الحاكم: هو الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ (ت/ ٤٠٥هـ).

ومستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرًا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع وليحكم على حديثه بما يليق بحالها. «تيسير المصطلح» (ص/ ٣٢).

قال العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على اختصار ابن كثير (ص/ ٢٤): «اختلفوا في تصحيح الحاكم الأحاديث في المستدرك: فبالغ بعضهم، فزعم أنه لم ير فيه حديثًا على شرط الشيخين، وهذا ـ كما قال الذهبي ـ إسراف وغلو. وبعضهم اعتمد تصحيحه مطلقًا، وهو تساهل، والحق ما قاله الحافظ ابن حجر: «إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه، فأعجلته المنية».

■ ***أمثلة لبعض ما وهم فيه الإمام الحاكم:***

أولاً ـ ما قال فيه: «على شرط الشيخين» وليس كذلك:

ما رواه في مستدركه (١/ ٣٢٩/ ٣٣١) من طريق ثعلبة بن عباد العبدي أنه شهد خطبة لسمرة بن جندب قال: قال سمرة ـ (حديث صلاة الكسوف) قال الإمام الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين»، وليس كذلك لأن «ثعلبة بن عباد» هذا لم يخرج له الشيخان في صحيحهما.

ثانيًا ـ ما قال فيه: «على شرط البخاري» وليس كذلك:

روى في مستدركه (١/ ٤٠٩) من طريق مروان بن محمد ثنا أبو يزيد الخولاني ثنا سيار بن عبد الرحمن الصدفي عن عكرمة عن ابن عباس قال: «**فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر للصائم من اللغو والرفث ...**» الحديث.

قال الحاكم: «**صحيح على شرط البخاري**». وفي ذلك نظر لأن من دون عكرمة لم يخرج لهم البخاري شيئًا.

ثالثًا ـ ما قال فيه: «على شرط مسلم» وليس كذلك:

روي في المستدرك (٣/ ٢١١) من طريق يزيد بن الهاد عن محمد بن نافع بن عجير عن أبيه نافع عن علي بن أبي طالب: في اختصام علي وجعفر وزيد في ابنة حمزة وفيه. مرفوعًا: «وأما الجارية فادفعي بها لجعفر فإن خالتها عنده، وإنما الخالة أم».

قال الحاكم: «**صحيح على شرط مسلم**». وفي سنده نافع بن عجير ليس من رجال مسلم.

رابعًا ـ ما قال فيه: «صحيح الإسناد» وليس كذلك:

روى الحاكم (١/ ٤٤٩) من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا: «**أكثروا ذكر الله حتى يقولوا: مجنون**».

قال الحاكم: «**صحيح الإسناد**». كذا قال وفيه دراج أبي السمح كثير المناكير.

خامسًا ـ ما سكت عنه الحاكم ولم يبين حكمه:

روى الحاكم (١/ ١٤٨) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا حصين بن عمر الأحمسي ثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي مرفوعًا: «**حجوا قبل أن لا تحجوا، فكأني انظر إلى حبشي أصمع، أفدع، بيده معول يهدمها حجرًا حجرًا**». سكت عليه الحاكم.

وفي هذا السند حصين بن عمر الأحمسي، قال ابن حبان (١/ ٢٦٨) «يروي الموضوعات عن الأثبات». وفيه يحيى الحماني، قال ابن عدي (٢/ ١٠٢) «عامة أحاديثه معاضيل».

*فائدة هامة جدا:

الحاكم ـ رحمه الله ـ جرى في كتابه «المستدرك على الصحيحين» على تصحيح السند على شرط الشيخين أو أحدهما اعتباراً من شيخهما أو أحدهما، بمعنى أن رجال الحاكم إلى الشيوخ يكونون ثقات، وسنده إليه عنده على الأقل يكون صحيحًا، ولكن ليس على شرطهما لأنهم دونهما في الطبقة بداهة. فإذا أردنا أن نجاري الحاكم على هذا الاصطلاح فلابد من أن ينتهي سند الحديث إلى شيخ البخاري ومسلم أو أحدهما ليصح القول بأنه على شرطهما، فإذا كان السند الذي هو على شرط مسلم مثلاً . . انتهى إلى راوٍ من رواة مسلم وهو شيخ الراوي الذي هو من طبقة شيوخ مسلم، وليس شيخه فعلاً . . ففي هذه الحالة لا يصح أن يقال بأنه على شرط مسلم. ولعله مما يزيد الأمر وضوحًا أنه إذا فرضنا أن إسنادًا للحاكم انتهى إلى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ومعلوم أن سعيدًا وأبا هريرة من رجالهما ولكن إسناد الحاكم إلى سعيد ليس على شرط الشيخين أي لم يخرجا لرجاله في صحيحهما ففي هذه الحالة يقال: إسناده صحيح، ولا يزاد عليه فيقال على شرطهما حتى يكون آخر الرجال في السند من شيوخهما. ولعلك تنبهت مما سبق أنه لابد لطالب هذا العلم من ملاحظة كون السند من الحاكم إلى شيخ الشيخين في نفسه صحيحًا أيضًا، فقد لاحظنا في كثير من الأحيان تخلف هذا الشرط، والطالب المبتدئ في هذا العلم لا يخطر في باله في مثل هذه الحالة الكشف عن ترجمة شيخ الحاكم مثلاً، أو الذي فوقه، ولو فعل لوجد أنه ممن لا يحتج به، وحينئذ فلا فائدة في قول الحاكم في إسناد الحديث أنه صحيح على شرط الشيخين، وهو كذلك إذا وقفنا نظرنا عند شيخ صاحب «الصحيحين» فصاعدًا، ولم نتعد به إلى من دونهم من شيخ الحاكم فمن فوقه، وهذه مسألة هامة لا تجدها مبسوطة ـ في علمي ـ في شيء من كتب المصطلح المعروفة فخذها بقوة واحفظها لتكون على بينة فيها، وتتفهم شيئًا من دقائق هذا العلم الذي قل أهله. والله ولي التوفيق. «الصحيحة» للألباني (٣/ ٦٦).

المستخرج

قال الإمام السخاوي: «الاستخراج أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً فيورد أحاديثه حديثًا حديثًا بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطًا، من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه وهكذا ولو في الصحابي كما صرح به بعضهم»، «فتح المغيث» (١/ ٣٩).

■ قال الحافظ السيوطي في ألفيته (ص/١٤):

واسْتخرَجُوا عَلى الصَّحيحَينِ بِأنْ ○*○ يَرْوِي أَحَادِيثَ كِتَابٍ حَيْثُ عَن
لا مِنْ طَرِيقٍ مَنْ إلَيْهِ عَمَدَا ○*○ مُجْتَمِعًا فِي شَيْخِهِ فَصَاعِدَا
فَرُبَّمَا تَفَاوَتَتْ مَعْنًى وَفِي ○*○ لَفْظٍ كَثِيرًا، فَاجْتَنِبْ أَنْ تُضِفِ
إلَيْهِمَا وَمَنْ عَزَا أَرَادَا ○*○ بِذَلِكَ الأَصْلَ وَمَا أَجَادَا
وَاحْكُم بِصِحَّةٍ لِمَا يَزِيدُ ○*○ فَهُوَ مَعَ العُلُوِّ ذَا يُفِيدُ
وَكَثْرَةُ الطُّرقِ وَتَبْيِينَ الذِي ○*○ أُبْهِمَ أَوْ أُهْمِلَ أَوْ سَمَاعَ ذِي
تَدْلِيسٍ أَو مُخْتَلِطٍ وَكُلُّ مَا ○*○ أُعِلَّ فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ سَلِمَا

■ فائدة:

قال ابن الصلاح (ص/ ٢٢/ ٤٤/ المقدمة): «لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان، لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم، طلبًا لعلو الإسناد، فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ».

وقال: «وإذا كان الأمر في ذلك على هذا، فليس لك أن تنقل حديثًا منه وتقول: هو على هذا في كتاب البخاري أو كتاب مسلم. إلا أن تقابل لفظه».

■ وللمستخرجات على الصحيحين فوائد منها:

١ ـ علو الإسناد.

٢ ـ القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة.

٣ ـ ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟ فينبه المستخرج إما تصريحًا أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

٤ ـ ومنها ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة، فقد قدمنا أنا نعلم في الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس من شيخه ، لكن ليس اليقين كالاحتمال فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين.

٥ ـ ومنها أن يروي عن مبهم: كحدثنا فلان أو رجل، أو فلان وغيره أو غير واحد، فيعينه المستخرج.

٦ ـ ومنها أن يروي عن مهمل، كمحمد من غير ما يميزه عن غيره من المحمدين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم، فيميزه المستخرج.

٧ ـ قال شيخ الإسلام: وكل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده.

٨ ـ ومنها ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير مفصل.

٩ ـ ومنها ما يقع من الأحاديث المصرح برفعها وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف. «تدريب الراوي» (١/ ١١٦)، النكت لابن حجر (ص/ ٨٦/ ٨٧).

■ **مثال:** قال أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (٢/ ٩٤) حدثنا عبد الله ابن محمد بن جعفر ومخلد بن جعفر قالا حدثنا جعفر الفريابي حدثنا إسحاق بن راهويه حدثنا شبابة حدثنا ليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس قال: **«كان النبي ﷺ إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل»**.

قال أبو نعيم: رواه مسلم عن عمرو الناقد.

قال الإمام مسلم (١/ ٤٨٩) وحدثني عمرو الناقد حدثنا شبابة بن سوار المدايني حدثنا ليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن أنس قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما».

التوضيح

obeikandi.com

المستخرج في هذا الحديث: هو أبو نعيم، لكونه قد قام باستخراج حديث الإمام مسلم بسنده الخاص، دون المرور بمسلم، كما رأينا في الرسم، وأما المستخرج عليه فهو هنا: الإمام مسلم، ونقطة الاستخراج هي ملتقى السندين وهو شبابة بن سوار.

■ **وعند المقارنة بين الحديثين:**

نلحظ اختلافًا جوهريًا، حيث وردت في حديث أبي نعيم زيادة كلمة (والعصر) وبذلك أصبح سياقه مختلفًا تمامًا عن حديث مسلم الذي يدل على أنه ﷺ لا يجمع بين الصلاتين في أسفاره إلا جمع التأخير، بينما يفيد حديث أبي نعيم أن النبي ﷺ كان يجمع جمع التقديم أيضًا.

ولذلك فما وقع في حديث المستخرج من زيادة كلمة أو تتمة يجب أن ينظر فيمن زادها، فإن كان ثقة أصبحت زيادته من مسألة (زيادة الثقة) ويكون الحكم بقبوله أو رده دائرًا على القرائن والمرجحات، وإن كان ضعيفًا فزيادته مردودة عليه لمخالفته من هو أوثق منه، ومن طريق هذا الأوثق كان يروي البخاري ومسلم في صحيحهما.

وليس في ذلك غضاضة عن قيمة كتب المستخرج، لأن المستخرج لم يشترط أن يكون حديثه من أحاديث الثقات ولا أن يكون صحيحًا، وإنما هدفه من عملية الاستخراج هي طلب العلو فقط.

obeikandl.com

ثانيًا ـ الحَسَن

قال ابن حجر: و«خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته فإن خف الضبط فالحسن لذاته»، «نزهة النظر» (ص/ ٢٥/ ٢٩).

فكأن الحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خف ضبط راويه، أي قل ضبطه، وهو خير ما عرف به الحسن، ويمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: «هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة». «التيسير» (ص/ ٣٧).

■ قال بعضهم «خلاصة النظر» (ص/١٨):

المُرْتَضَى فِي حَدِّهِ مَا اتَّصَلا ٭٭ بِنَقْلِ عَدْلٍ قَلَّ ضَبْطُهُ وَلاَ
شَذَّ وَلا عُلِّلَ وَلْتُصَوِّبَا ٭٭ أَخْذًا بِالاحْتِجَاجِ حَتْمًا صَائِبَا

والحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة. اهـ. «التقريب» (١/ ١٦٠).

■ مثال للحديث الحسن لذاته: ما رواه ابن ماجه (٢٣٢٠) حدثنا محمد بن ثعلبة ابن سواء حدثني عمي محمد بن سواء عن حسين المعلم عن مطر الوراق عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم ـ (أو يعين على ظلم) ـ لم يزل في سخط الله حتى ينزع».

فهذا حديث حسن لأن:

(أ) سنده متصل: إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه.

(ب) ولأن رواته كلهم ثقات إلا مطر الوراق فإنه فيه كلام من جهة ضبطه، وهذه أوصافهم:

١ ـ محمد بن ثعلبة بن سواء: صدوق (٥٧٧٣) تقريب ابن حجر.

٢ ـ محمد بن سواء: أحد الثقات المعروفين (٧٦٥٨) ميزان الذهبي.

٣ ـ حسين المعلم: ثقة مشهور (٨٩) معرفة الرواة للذهبي.

٤ ـ مطر الوراق: قال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: صالح، وقال العجلي: صدوق، وقال البزار: ليس به بأس، وقال الساجي: صدوق. وقال ابن سعد: فيه ضعف في الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال أحمد ويحيى: ضعيف في عطاء خاصة. ميزان الاعتدال (٨٥٨٧) التهذيب (١٠/١٦٧).

٥ ـ نافع: ثقة ثبت فقيه (٧٠٨٦) التقريب.

٦ ـ ابن عمر: صحابي.

(جـ) ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

(د) ولأنه ليس فيه علة من العلل.

■ فالحديث حسن لأن رجاله ثقات كلهم عدا مطر الوراق فإنه صدوق في غير عطاء، وهذه الرواية ليست منها، فإن شيخه في هذا الحديث هو نافع.

ولذلك قال الذهبي في ميزانه بعد حكاية أقوال الأئمة فيه: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث» فنزل الحديث من الصحة إلى الحسن من أجل مطر الوراق لما ثبت من ضعفه في حديث عطاء خاصة أي أنه خف ضبطه في بعض مروياته، ومن شروط الصحيح أن يكون «تام الضبط» فإن «خف الضبط» صار الحديث حسنًا.

فرع
الحديث الحسن لغيره

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي، أو كذبه.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

١ ـ أن يروي من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوي منه.

٢ ـ أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله.

والحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، ويبنى على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته. اهـ. التيسير (ص/ ٤١).

■ فائدة:

الحديث الحسن لغيره، وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها، لأن مدارها على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ومارس ذلك علميًا مدة طويلة من عمره، مستفيدا من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد عارفًا بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط وهذا أمر صعب قل من يصبر له، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريبًا من العلماء والله يختص بفضله من يشاء. «الإرواء» (٣/ ٣٦٣).

■ مثال للحديث الحسن لغيره: «خياركم من تعلم القرآن وعلمه».

ـ رواه ابن ماجه (٢١٣) من طريق الحارث بن نبهان ثنا عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

إسناده ضعيف لضعف الحارث بن نبهان.

ـ ورواه الدارمي (٣٣٧) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ثنا النعمان بن سعد عن علي قال رسول الله ﷺ : «خيركم من تعلم القران وعلمه».

وإسناده ضعيف أيضًا من أجل عبد الرحمن بن إسحاق.

ـ ورواه الطبراني في الصغير (ص/٤٨) من طريق محمد بن سنان القزاز ثنا معاذ بن عوذ الله القرشي ثنا سليمان التيمي عن أنس به.

ومعاذ بن عوذ الله مجهول والرواي عنه محمد بن سنان ضعيف وقد وثق.

فالحديث بهذه الشواهد يرتقي لدرجة الحسن لغيره.

لأن الضعف لهذه الأسانيد من سوء حفظ بعض الرواة وجهالة أحدهم وليس فيهم كذاب أو متروك.

فائدة هامة جدًا

الكلام عن اصطلاح الإمام الترمذي في سننه

سألت فضيلة الشيخ ـ محمد عمرو عبد اللطيف ـ نفع الله به ـ عن معنى قول الإمام الترمذي:

- «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
- قوله: «هذا حديث صحيح غريب».
- قوله: «هذا حديث حسن صحيح».

فقال ـ حفظه الله ـ عن معنى قوله: «هذا حديث حسن غريب» . . . الخ.

جعله بعض العلماء مرادفًا لـ: «الحسن لذاته» عند غير الترمذي من المتأخرين. ولكن هناك أمر. وهو أنه أحيانًا يطلق على الحديث الحسن مع استغرابه من طريق بخصوصها، وفي مثل هذه الحالة يكون الحاكم على المتن بالحسن الذي وضع له الشروط الثلاثة المعروفة، والذي يرادف (الحسن لغيره) عند جمهور المتأخرين.

■ قوله: «هذا حديث صحيح غريب»:

فمعناه أنه حديث صحيح مع وجود تفـرد في إسناده عبر عنه بوصفه بأنه «غريب» ومثال ذلك عند غيره حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما الأعمال بالنيات»، فإنه متفق عليه، مـتلقي بالقبول من الأمة حـاشا الإمام أحمـد ـ رحمه الله ـ فهو صـحيح إسناداً لتوفر شروط الصحة فيه، غريب لتفرد عمر به عن النبي ﷺ وتفرد علقمة بن وقاص الليثي به عن عمر، وهكـذا حتى رواه خلق كثير عن يحيى بن سعـيد الأنصارى. وقد قال الترمذي فيه: «حسن صحيح» مع الإشارة إلى تفرد يحيى بن سعيد به.

■ قوله: «هذا حديث حسن صحيح»:

كثرت التـفسيرات من العلمـاء لهذه العبارة ـ خاصـة ـ والذي أركن إليه الآن أنه حيث وجد التفـرد في الحديث الموصوف بذلك، فإنه للتعبيـر عن التردد في اختلاف النقاد في استحقاق راويه تحسين حديثه أو تصحيحه، أو بمعنى آخر: إطلاق توثيقه أو إنزاله إلى مرتبة الصدوق الذي خف ضبطه. وحيث وجد تعدد الأسانيد، فللتعبير عن اتصاف بعضها بالحسن وبعضها بالصحة. والله أعلى وأعلم بحقيقة الأمر، وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يرزقني وإياك القبول، والتوفيق لما يحبه ويرضاه.

فائدة هامة جداً

تقسيم الإمام البغوي لأحاديث كتابه المصابيح

وتحقيق أقوال العلماء في ذلك

الإمام البغوي: هو الحافظ محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت/ ٥١٦هـ) وكتـابه المشار إليه هنا هو «مـصابيح السنة» جمع فـيه جملة كبـيرة من الأحاديـث النبوية بلغت نحـو (٤٩٣١) حديثًا)، وقـام بترتيـبهـا على طريقة كـتب الجوامع، فاشتمل على أحاديث العقائد والعلم والعبادات . . الخ، ولكنه يختلف عن الكتب الجوامع في خلوه من التفسير والمغازي.

قال البغوي في «المقدمة»[١]: وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان.

أعني بالصحاح: ما أخرجه الشيخان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ـ رحمهما الله ـ في جامعهما أو أحدهما.

وأعني بالحسان: ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم ـ رحمهم الله ـ.

قلت: وقد أثار هذا التقسيم اختلافًا بين العلماء في قبوله أو رده:

قبل هذا التقسيم تاج الدين التبريزي[٢]. ودافع عنه بقوله: لا مشاحة في الاصطلاح. وقد صرح البغوي في أول كتابه بقوله: أعني بالصحاح كذا، وبالحسان كذا، ولم يقل أراد المحدثون بهما كذا. وأيد هذا التقسيم الإمام ابن الملقن[٣]. والحافظ ابن حجر[٤]. والكافيجي[٥].

ورد هذا التقسيم وانتقده ابن الصلاح فقال[٦]: هذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن.

وتبعه على هذا الإمام النووي[٧]، والحافظ العراقي[٨]، والحافظ السخاوي[٩]. والحافظ ابن كثير[١٠].

---

(١) «المصابيح» (١/ ١١٠).
(٢) «شرح التبصرة» (١/ ١٠٣)
(٣) «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٩٧).
(٤) «النكت» (١/ ٣٣٦).
(٥) «المختصر في علوم الأثر» (ص/ ١١).
(٦) «علوم الحديث» (ص/ ١٨).
(٧) «التقريب» (١/ ١٦٥).
(٨) «التقييد والإيضاح» (ص/ ٥٥).
(٩) «فتح المغيث» (١/ ٨٥).
(١٠) «الباعث الحثيث» (ص/ ٤٠).

obeikandl.com

قلت: الراجح ـ والله أعلم ـ قبول هذا التقسيم على أنه اصطلاح خاص من البغوي في كتابه هذا، ولذلك اعتني ببيان مقصوده به، وأن معنى الحسان أنه أخرجه أصحاب السنن في كتبهم أو أحدهم، وليس الحسن المعروف عند المحدثين وأنه عني وصف تلك الأحاديث بأنها حسان من حيث العموم وما كان فيها من صحيح أو من ضعيف فإنه يبينه[1]. فيندفع بذلك الإشكال الوارد من عدم مطابقة صنيعه في تقسيم الكتاب للاصطلاح العام.

■ **قاعدة هامة جدًا:**

الحديث الضعيف قد لا يرتقي إلى الحسن مع كثرة طرقه أو شواهده.

إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعيف لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسنًا.

وكذا إذا كان ضعفها لإرسال زال مجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الرواي فلا يؤثر فيه موافقة غيره. اهـ. «التقريب» للنووي (١/ ١٧٦).

وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين، في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح.

فإنه إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع: ازداد ضعفًا إلى ضعف لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم، يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم. وهذا واضح. اهـ. «الباعث الحثيث» (ص/ ٣٤) أحمد شاكر.

---

(١) من الأحاديث التي حكم عليها بأنها صحيحة وذكرها ضمن الحسان.
ـ انظر الأرقام: (٧٩٦ / ١٢٥٧/ ٣٢٦).
ـ والضعيفة انظر الأرقام: (٩٦٧/ ٩٩٤/ ١٠٤٥/ ١٢٥٩/ ١٤٢٨/ ١٤٣٢) وغيرها.

■ **مثال لحديث ضعيف مع كثرة طرقه:**

ما رواه الترمذي (٢/ ١٢١)، وابن ماجه (٣٧٠٢)، وأحمد (٣/ ١٩٨) من طرق عن حنظلة بن عبد الله السدوسي قال ثنا أنس بن مالك ﷺ قال: **قال رجل: يا رسول الله، الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحني له؟ قال: «لا»، قال: أفيلتزمه ويقبله، قال: «لا»، فيأخذ بيده ويصافحه، قال: «نعم»**.

وحنظلة هذا: قال عنه يحيى القطان: تركته عمدًا كان قد اختلط. وضعفه أحمد وقال: منكر الحديث يحدث بأعاجيب. ترجمته في «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٥٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٦٦/ ٢٦٧) وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٨٢٧)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٦٢١).

وحنظلة هذا تابعه ثلاثة:

١ ـ شعيب بن الحبحاب.

٢ ـ كثير بن عبد الله.

٣ ـ المهلب بن أبي صفرة.

الأول ـ شعيب بن الحبحاب:

أخرجه الضياء في «المنتقى» (٢٨٧) من طريق أبي بلال الأشعري ثنا قيس بن الربيع عن هشام بن حسان عن شعيب به.

وفيه: أبو بلال. ضعفه الدارقطني. كما في «ميزان الذهبي» (٤/ ٥٠٧).

وقيس بن الربيع. ضعفه الدارقطني، وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان سبرت أخبار قيس من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقًا مأمونًا حيث كان شابًا فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه.

والثاني ـ كثير بن عبد الله:

في رباعيات ابن شاهين (٢/ ١٧٢) عن محمد بن زهير عن مخلد بن محمد عن كثير بن عبد الله عن أنس. وكثير بن عبد الله هذا. قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي متروك الحديث، وقال الحاكم: زعم أنه سمع من أنس وروي عنه أحاديث يشهد القلب أنها موضوعة.

انظر ترجمته: البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٨١)، والنسائي في «الضعفاء والمتروكين» (٥٠٦). وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٣). وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٨٥). والذهبي في «ميزانه» (٣/ ٤٠٦)

والثالث ـ المهلب بن أبي صفرة:

في «المنتقى» (١/ ٢٣) من طريق عبد العزيز بن أبان عن إبراهيم بن طهمان عن المهلب عن أنس. وعبد العزيز، قال عنه النسائي: متروك الحديث، وقال يحيى: كذاب خبيث، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: تركوه، وقال الذهبي: أحد المتروكين.

انظر ترجمته: البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٠)، و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣١٢)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٩٧٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٤٠)، والذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٢٢). فهذه المتابعات لا تصلح في أي حال لتقوية هذا الحديث.

■ مثال لحديث ضعيف مع كثرة شواهده: «اتقوا فراسة المؤمن. فإنه ينظر بنور الله».

روى هذا من حديث أبي سعيد، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وثوبان.

أولاً ـ حديث أبي سعيد الخدري:

ـ رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٨١)، والخطيب في «تاريخه» (٧/ ٢٤٢)، والبخاري في «التاريخ» (٤/ ١/ ٣٥٤)، من طرق عن عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره لكنه ضعيف من أجل عطية العوفي، فإنه ضعيف مدلس.

ثانيًا ـ حديث أبي أمامة الباهلي:

ـ رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١١٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٠)، والخطيب في تاريخه (٥/ ٩٩)، جميعًا من طرق عن أبي صالح عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة به. وأبو صالح هذا. قال فيه أحمد: كان متماسكًا ثم فسد، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

ثالثًا ـ حديث أبي هريرة:

ـ رواه أبو الشيخ (١٢٦)، وابن بشران (٢١٠/ ٢١١)، وابن الجوزي في «الموضوعات (٢/ ٣٢٩/ ٣٣٠) من طريق أبو معاذ الصائغ عن الحسن عن أبي هريرة، قال ابن الجوزي: «لا يصح، أبو معاذ هو سليمان بن أرقم متروك».

رابعًا ـ حديث ابن عمر:

ـ رواه ابن جرير (٣٤/ ٣٢)، وأبو نعيم (٤/ ٩٤) من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر به، والفرات: قال فيه ابن الجوزي متروك، وقال البخاري: «منكر الحديث، تركوه».

خامسًا ـ حديث ثوبان:

ـ رواه ابن جرير (٣٤/ ٣٢)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٢٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٢) من طريق سليمان بن سلمة ثنا مؤمل بن سعيد بن يوسف ثنا أبو المعالي أسد بن وداعة الطائي قال حدثني وهب بن منبه عن طاوس عن ثوبان مرفوعًا.

وفيه المؤمل. قال ابن أبي حاتم «٤/ ١/ ٣٧٥) عن أبيه هو منكر الحديث، وسليمان بن سلمة منكر الحديث، وقال أيضًا متروك لا يشتغل به، وقال ابن الجنيد: كان يكذب ولا أحدث عنه.

المبحث الثاني

الخبر المقبول المعمول به والغير معمول به

■ **أولاً ـ معرفة مختلف الحديث:**

■ تعريف: هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.

قال الإمام النووي: «هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، وهو: أن يأتي حديثان متضادان في المعني ظاهرًا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني. اهـ. «التقريب» (٢/ ١٩٦).

■ الأمثلة:

ـ ما رواه مسلم (٢٠٩٩) حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة حدثني عبد الله يعني ابن أبي الأخنس، عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «لا يستلقين أحدكم، ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى».

■ الحديث المعارض:

ـ رواه البخاري (١/ ٦٧١) حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عبادة بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ: «مستلقيًا في المسجد واضعًا إحدى رجليه على الأخرى».

■ وجه الجمع بين الحديثين:

قال الخطابي: يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة والجواز حيث يؤمن ذلك.

وقال النووي: يحتمل أنه ﷺ فعله لبيان الجواز.

■ فائدة هامة جدًا:

الشرط في الجمع بين الروايتين هو ثبوت الروايتين أما إذا كانت إحداهما صحيحة والأخرى ضعيفة فلا يجوز الجمع حينئذ.

■مثال ذلك حديث: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

ـ رواه أبو داود (٤٢٨٤)، وابن ماجه (٤٠٨٦)، جميعًا من طريق أبي المليح عن زياد بن بيان عن علي بن نفيل عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة به.

وهذا إسناد حسن من أجل علي بن نفيل.

لكن عارضه ما رواه الدارقطني في الأفراد (٢/ ٢٦) من طريق محمد بن الوليد القرشي ثنا أسباط بن محمد وصلة بن سليمان الواسطي عن سليمان التيمي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان مرفوعًا: «المهدي من ولد العباس عمي».

وهذا الحديث المعارض ضعيف جدًا، وفيه محمد بن الوليد مولي بني هاشم، قال ابن عدي: كان يضع الحديث وقال أبو عروبة: كذاب.

ففي هذه الحالة يرد هذا الحديث الضعيف، ولا داعي للتوفيق والجمع بين الحديثين ويعمل بالصحيح.

■ ثانيًا ـ ناسخ الحديث ومنسوخه:

تعريف الناسخ: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه. ويسمى هذا الدليل الناسخ ويسمى الحكم الأول بالمنسوخ.

■ويعرف الناسخ والمنسوخ بعدة أمور:

أحدهما ـ بتصريح رسول الله ﷺ: كحديث بريدة في صحيح مسلم (٩٧٧) قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان عن محارب بن دثار عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها».

ثانيهما - بقول صحابي: مثاله ما أخرجه مسلم (٣٥١) حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد قال: قال ابن شهاب أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن خارجة بن زيد الأنصاري أخبره أن أباه زيد بن ثابت قال: «**سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الوضوء مما مست النار»**.

الناسخ: قال جابر رضي الله عنه: «**كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار**».

- رواه أبو داود (١٩٢) حدثنا موسي بن سهل ثنا علي بن عياش ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

ثالثهما - بمعرفة التاريخ: لما رواه أبو داود (٢٣٦٦) حدثنا أحمد بن حنبل ثنا حسن بن موسى ثنا شيبان عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «**أفطر الحاجم والمحجوم**».

الناسخ: ما رواه مسلم (١٢٠٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم قال إسحاق أخبرنا وقال الآخران: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاوس وعطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «**احتجم وهو محرم**».

وقد قيل أن هذ كان في زمن الفتح.

رابعهما - بدلالة الإجماع، وهذا الأخير لا ينسخ، ولا ينسخ، ولكن يدل على ناسخ.

■ **مثال للحديث المنسوخ وبيان ناسخه:**

الحديث المنسوخ: ما رواه البخاري (٢٢٩٥) حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: «**ان النبي ﷺ أُتي بجنازة ليصلي عليها، فقال: «هل عليه**

من دين؟»، قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتى بجنازة أخرى فقال: «هل عليه من دين؟»، قالوا: نعم، قال: «فصلوا على صاحبكم»، قال أبو قتادة: عليَّ دينه يا رسول الله، فصلى عليه».

الحديث الناسخ: رواه البخاري (٢٢٩٨) حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين، فيسأل: هل ترك لدينه فضلاً؟، فإن حدث أنه ترك لدَينه وفاء صلى، وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح، قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي من المؤمنين فترك دينًا فعلي قضاؤه ومن ترك مالاً فلورثته».

قال ابن بطال: «فقوله: «من ترك دينا فعلي قضاؤه» ناسخ بترك الصلاة على من مات وعليه دين».